Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
AUB American University of Beirut الجامعة الأميركية في بيروت
Supported by OPEN SOCIETY FOUNDATIONS

#كسر_القوالب

الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

كلمات مفتاحية: **الحقوق السياسية والمواطنة، حقوق المرأة، مواطنة**

البلد: **سوريا**

قانون الجنسية في سوريا: نضال معلّق حتى اليوم

| كاتبة من سوريا |

خلفية القضية والمشكلة السياساتية

صدر قانون الجنسية في سوريا في العام ١٩٦٩، وتنصّ المادة رقم ٣ منه على أن صلة الدم التي يؤخذ بها لمنح الجنسية للأولاد هي للأبّ بشكل أساسي، في حين يؤخذ بنسب الأم فقط في حالة عدم ثبوت النسب لأب معروف، بشرط الولادة على الأراضي السورية. ويجوز منح الأجنبي الجنسية إذا حقّق مجموعة شروط منها الإقامة المتتالية في سوريا لمدّة لا تقلّ عن خمس سنوات، مع خلوّه من العاهات والعلل والأمراض السارية،[١] إلّا أن التجنيس بالطريقة العادية هو أمر بالغ الصعوبة، ونادرة الحالات الموثّقة لأزواج أو أطفال المرأة السورية أو أشخاص من جنسيات أخرى.[٢]

برزت الحاجة إلى تعديل القانون وإعطاء المرأة السورية حقّ منح الجنسية لأبنائها، ليس فقط من منطلق المساواة بين المرأة والرجل التي ينصّ عليها الدستور السوري والاتفاقيات التي صادقت عليها الحكومة السورية،[٣] وإنّما أيضًا لمعالجة تبعات القانون الصادر على أطفال المرأة السورية المقيمين في سوريا والمحرومين من الجنسية وما يترتّب على ذلك من آثار سلبية. فمن يعيش داخل سوريا طوال حياته، يكتشف مع وصوله إلى سنّ البلوغ الكثير من العقبات والقيود في مجال التعليم العالي والحصول على تصريحات عمل وإقامة وتملّك العقارات والزواج وحرّية التنقل، بحيث يضطر بعضهم للسفر إلى بلد الأب الذي يحملون جنسيته بهدف العمل والتعلّم، ولو أنه قد لا يكون خيارهم المفضّل – في حال طلاق الوالدين على سبيل المثال لكنه الخيار الذي تمليه القوانين السورية عليهم.

لا يزال عدد الأطفال المولودين لأم سورية والمقيمين على الأراضي السورية والمحرومين من الجنسية السورية غير مُحدّد بدقّة حتّى اليوم. ويمكن في هذا السياق رصد أرقام صادرة عن وزارة الداخلية السورية تقدّر عدد النساء السوريات المتزوّجات من غير سوري في العام ٢٠٠٦ بنحو ١٤٥٠٠ امرأة،[٤] ما يعني وفقًا لتقديرات هيئة تخطيط الدولة التي تُحدّد متوسّط عدد أفراد العائلة السورية بخمسة أفراد، وجود نحو ٤٥٠٠ طفل غير مجنّس، إذا أخذنا هذا العام مثالًا، عدا عن حالات الزواج غير المُسجّلة في القيود المدنية، وهو ما يمكن ملاحظته خصوصًا في بعض المناطق الريفية.

بعد العام ٢٠١١ تفاقم حجم المشكلة المتعلّقة بالتمييز في قانون الجنسية، وازداد عدد الأطفال المولودين لأمّهات سوريات نتيجة نزوح الآلاف خارج البلاد، وارتفاع نسب الزواج المؤقّت أو غير المؤقّت لا سيّما في بلدان الجوار، وأيضًا بسبب النزوح الداخلي والخارجي وفقدان الأوراق الثبوتية للعائلات وتعثّر تسجيل الزيجات والولادات في القيود المدنية، وخصوصًا في المناطق الساخنة.

انخراط المجتمع المدني واللحظات التحوّلية

لم يشغل قانون الجنسية بال منظّمات المجتمع المدني السورية في الفترة التي سبقت العام ٢٠٠٠، إذ كان النضال المدني المتعلّق بقضايا المرأة متركزًا ومحصورًا بكلّ ما له علاقة بمناهضة العنف ضدّ المرأة والتمييز الموجود بحقّها في قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات بشكل أساسي. إلّا أن ربيع دمشق الذي بدأ عام ٢٠٠٠[٥] والانفتاح النسبي الذي شهدته سوريا في تلك الفترة، ساهم في انخراط المزيد من النساء في الحراك المجتمعي والسياسي، والانفتاح على تجارب منظّمات مجتمع مدني ومنظّمات نسوية أخرى خارج

١ يمكن الاطلاع على نص القانون كاملًا من موقع مجلس الشعب السوري على الرابط http://parliament.gov.sy/laws/Decree/1969/civil_01.htm

٢ رهادة عبدوش، حرمان المرأة السورية المتزوجة من غير سوري من منح جنسيتها لأولادها وزوجها، ٢٠٠٨، https://goo.gl/CuVHUF

٣ ومنها اتفاقية حقوق الطفل والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. من الجدير بذكره أن سوريا انضمت لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو» عام ٢٠٠٢ لكنها تحفظت على المواد التي تنص على منح المرأة حقًا مساويًا للرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالهما

٤ الجنسية السورية والدم الذكوري، ٢٠١٧، https://goo.gl/CjJjKL

٥ ربيع دمشق هو فترة حراك سياسي واجتماعي مكثف امتدت منذ وصول الرئيس بشار الأسد للحكم في سوريا منتصف العام ٢٠٠٠ وحتى بدايات العام ٢٠٠١. امتازت الفترة بحراك قوي لمثقفين وناشطي مجتمع مدني طالبوا بإصلاحات سياسية وقانونية واقتصادية واجتماعية، تم تنفيذ بعضها قبل أن يقمع الحراك بشكل نهائي بحجة أولوية الوحدة الوطنية والاستقرار

سوريا، وكذلك التعرّف إلى مفاهيم الجندر والتمييز القائم على النوع الاجتماعي، ومن ثمّ الوعي بوجود مشكلة تتعلّق بمنح المرأة السورية المتزوّجة من غير سوري الجنسية لأطفالها، الذي لم يكون موجودًا بدرجة كافية وعلى نطاق واسع في فترات سابقة.[٦]

بدأ النضال الفعلي لتعديل قانون الجنسية في العام ٢٠٠٢، بعد مشاركة سوريا في حملة إقليمية انطلقت في العام ١٩٩٩ في كلّ من لبنان ومصر والمغرب والجزائر والأردن والبحرين تحت عنوان «جنسيتي حقّ لي ولأسرتي"،[٧] ودخلت سوريا في الحملة بنسخة خاصّة تحت اسم «جنسيتي حقّ لي ولأطفالي» بقيادة رابطة النساء السوريات[٨] ومشاركة عدد من الجمعيّات النسوية ومنظّمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى عدد من الناشطين/ات والحقوقيين/ات. ارتكزت الحملة على أسس حقوقية واجتماعية بهدف تعديل المادة ٣ من قانون الجنسية لتصبح الفقرة «أ» من المادة على النحو التالي: «يعتبر عربيًا سوريًا من ولد في القطر أو خارجه من والد عربي سوري أو أم عربية سورية".[٩]

الاستراتيجيات والتكتيكات المتبعة

بدأت الحملة ببحث قانوني حول التمييز الموجود بقانون الجنسية، وبحث اجتماعي للوصول إلى حجم انتشار الظاهرة في المجتمع السوري، وهو أمر لم يكن سهلًا مع غياب الإحصائيات الرسمية. خلال البحث تبيّن أن "الظاهرة منتشرة على نطاق أوسع ممّا كنا نتخيّل، خصوصًا أن سوريا استقبلت على مدار سنوات طويلة آلاف العرب من بلاد عديدة، أبرزها فلسطين والعراق، والذين تزوّج كثر منهم بسوريات، والأخطر هو ولادة أطفال من دون إمكانية تسجيلهم في السجلات المدنية نتيجة ضياع الأوراق الثبوتية للآباء. فيما يعدّ الحصول على رقم رسمي في سوريا مهمّة شبه مستحيلة، خصوصًا إذا كان الهدف استخدامه في حملة مطلبية».[١٠]

في الأعوام التالية لانطلاق الحملة ومع تبلور الصورة بشكل أوضح، تحوّلت إلى عمل محلّي منظّم استخدم عددًا من الاستراتيجيات لرفع الوعي حول هذه القضية، وصولًا إلى المطلب الأساسي وهو التغيير المنشود في قانون الجنسية. ومن التكتيكات المستخدمة:

- تقديم اقتراح تعديل القانون إلى مجلس الشعب مطلع العام ٢٠٠٤، ورفع الاقتراح من قبل ٣٥ عضو إلى رئيس المجلس وإدراجه ضمن جدول أعمال المجلس خلال دورة أيار/ مايو – حزيران/يونيو ٢٠٠٤،[١١]
- إرسال ورقة مع عريضة موقّعة من آلاف الناشطين في المجتمع المدني إلى رئيس الجمهورية للمطالبة بتعديل قانون الجنسية في شهر أيار/مايو من العام ٢٠٠٦،[١٢] وإرسال الورقة من قبل الرئيس إلى وزارة العدل التي أفادت بدورها بعد نحو شهرين بأنه مطلب محقّ، وأن قانون الجنسية لا يتواءم مع الدستور ومن الواجب تعديله.
- المطالبة برفع تحفّظات الحكومة السورية عن بعض مواد إتفاقية "سيداو" المتعلّقة بإلغاء جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، والتي صادقت عليها الحكومة السورية في العام ٢٠٠٢ مع التحفّظ على بعض موادها، وأبرزها الفقرة ٢ من المادة ٩ المتعلّقة بحقّ المرأة في منح الجنسية.
- تدريب مجموعة من الإعلاميين بالتعاون مع الهيئة السورية لشؤون الأسرة على قضايا النوع الاجتماعي والتمييز في قانون الجنسية بهدف رفع الوعي إعلاميًا حول هذه القضايا، ومن ثمّ إطلاق حملة إعلامية بمساهمة واضحة من الإعلام الرسمي عبر نشر مجموعة من المقالات وبث برامج متلفزة تتناول هذه القضايا، بالإضافة إلى استضافة عدد من الفاعلين في المجتمع المدني، وذلك بين

العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٦. فضلًا عن تدريب عدد من العاملين في وزارات مختلفة على المفاهيم والقضايا نفسها بهدف التوعية ورفع الوعي بشأنها.

- جلسات علنية للاستماع إلى ضحايا التمييز في قانون الجنسية، تمّ خلالها التعرّف إلى العديد من حالات التمييز، وبالتالي معرفة آثار القانون على الأطفال غير المجنّسين ورصد العديد من الحالات التي لا يُسلط عليها الضوء عادة إعلاميًا.[١٣]
- استطلاع رأي الكتروني على موقع "نساء سوريا" حول ضرورة تعديل القوانين التمييزية ضدّ المرأة.[١٤]

ومن الجهود المبذولة لتعديل قانون الجنسية بعد العام ٢٠١١ نذكر:

- مراجعة الهيئة السورية لشؤون الأسرة القوانين التمييزية ضدّ المرأة واقتراح تعديلات لها أو سنّ قوانين جديدة، وتقديم الاتحاد العام النسائي مذكّرة إلى مجلس الشعب لتعديل تلك القوانين. وإثر ذلك، تشكّلت لجنة في شهر تموز/يوليو ٢٠١١ برئاسة معاون وزير الداخلية للشؤون المدنية وعضوية ممثلين عن وزارتي الخارجية والمغتربين والعدل لدراسة مشروع القانون المُعدّ من قبل الاتحاد. وفي العام ٢٠١٢ أشارت إحدى أعضاء لجنة صياغة الدستور السوري في تصريحات صحافية إلى أن «الاتحاد النسائي سبق وتقدّم بمشروع إلى الحكومة (حول قانون الجنسية) ولا ندري أين أصبح الآن»،[١٥] في حين لم تُقدّم أي توضيحات حول سبب توقّف عمل اللجنة، والذي يُعزى غالبًا إلى الاضطرابات التي شهدتها البلاد بعد العام ٢٠١١.
- إعادة صياغة مذكّرة باسم رابطة النساء السوريات في العام ٢٠١٢ بالتعاون مع وزارتي الشؤون الاجتماعية والعمل للمطالبة مرّة أخرى بتعديل قانون الجنسية، وعُقِدت لقاءات مع عدد من الوزراء في الحكومة السورية بهدف الحشد للقضية.

النتائج السياساتية

نجحت الجهود المذكورة في لفت النظر إلى القضية وحشد المناصرة لها وتحويلها إلى قضية رأي عام على مدار أكثر من عشر سنوات، ونقلها إلى الضوء ووضعها على طاولة النقاش بعد أن كانت مهملة بشكل تامّ، «وهو ما لم يكن متوقّعًا بالنسبة لنا في تلك الفترة نظرًا إلى الواقع الصعب والمليء بالتحدّيات والذي كنّا نعمل ضمنه».[١٦]

تحقّقت بعض النجاحات الجزئية في تقديم تسهيلات لأبناء المرأة السورية داخل سوريا. على سبيل المثال صدر قرار في العام ٢٠٠٩ يمنح أبناء السورية من غير السوري الحقّ بالتقدّم إلى الجامعات السورية مع التمتع بامتيازات السوريين نفسها وليس بوصفهم طلابًا أجانب.

٦ مقابلة مع إحدى أعضاء سكرتاريا رابطة النساء السوريات بتاريخ ٧ تشرين الثاني ٢٠١٨

٧ للاطلاع على المزيد حول الحملة الإقليمية يمكن مراجعة الرابط التالي على موقع الجمعية اللبنانية «مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي» https://crtda.org.lb/ar/project/nationality

٨ منظمة سورية تأسست عام ١٩٤٨ كرديف للحزب الشيوعي السوري، وبعد العام ١٩٨٨ تحولت لمنظمة نسوية تعمل لحماية المرأة وضمان مساواتها بالرجل عن طريق مجموعة من البرامج والحملات ذات الصلة.

٩ وفق مقابلات مع عدد ممن كانوا ناشطين في هذه الحملة، وعلى اعتبار أنها كانت الحملة الأولى من نوعها في سوريا، فقد تم اختيار التركيز على منح الجنسية للأطفال فقط دون الزوج، وأيضًا الاحتفاظ بكلمة «عربي» في نص القانون دون شطبها مراعاة لبقية القوميات في سوريا، وذلك من منطق خوض التجربة بأبسط شكل ممكن، ومن ثم العمل على رفع سقف المطالب حال تحقيق المطالب الأساسية

١٠ مقابلة مع إحدى أعضاء سكرتاريا رابطة النساء السوريات بتاريخ ٧ تشرين الثاني ٢٠١٨

١١ حسب المادة ١٥٥ من النظام الداخلي لمجلس الشعب السوري، لكل عشرة من أعضاء المجلس الحق في اقتراح القوانين

١٢ للاطلاع على نص الورقة على موقع نساء سوريا عبر الرابط https://goo.gl/TNFWBQ

١٣ مقابلة مع محامية ناشطة في مجال حقوق المرأة بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٨

١٤ يمكن الاطلاع على نسخة مؤرشفة من استطلاع الرأي عبر الرابط https://goo.gl/ZS55Dv

١٥ الجهات الرسمية تتكتم على نتائج عمل اللجنة التي درست منح الجنسية لأبناء الأم السورية من زوج غير سوري، ٢٠١٢، https://goo.gl/LxM58B

١٦ مقابلة مع إحدى أعضاء سكرتاريا رابطة النساء السوريات بتاريخ ٢٦ كانون الأول ٢٠١٨

وذكر تقرير صادر عن لجنة إنهاء التمييز ضدّ المرأة التابعة للأمم المتحدة في العام ٢٠٠٧ أن «الحكومة السورية تتوقّع إقرار بعض مشاريع القوانين الجديدة الخاصّة بالمرأة في العام ٢٠٠٨ إلى حين استكمال مناقشتها مع الرأي العام وبيان الأسباب الموجبة للتعديلات المقترحة من قبل جميع الجهات المذكورة»، لكن من دون تحديد القوانين المقصودة.[١٧]

لكن التعديل المنشود في قانون الجنسية لم يتحقّق بالشكل المطلوب حتى تاريخ كتابة هذه الورقة. وبقي مقترح تعديل القانون المقدّم إلى مجلس الشعب مجرّد أوراق في مكاتب المجلس،[١٨] ولم تنجح العريضة المُرسَلة إلى رئاسة الجمهورية ووزارة العدل في تحقيق أي تقدّم. كذلك قوبلت المطالبات برفع التحفّظ عن بعض بنود إتفاقية "سيداو" بالرفض التام في العام ٢٠٠٨،[١٩] فيما رُفِع التحفّظ عن المادة الثانية فقط بموجب مرسوم رئاسي صدر في العام ٢٠١٧[٢٠] مع الإبقاء على باقي التحفّظات.

الحجج الحكومية المضادة

استخدمت الحكومة السورية مجموعة من الحجج للامتناع عن تعديل قانون الجنسية، نذكر منها:

- تعارض التعديل مع منع توطين الفلسطينيين حيث تلتزم سوريا بقرار الجامعة العربية الصادر في العام ١٩٥٥، الذي يمنع توطين الفلسطينيين في أي بلد عربي من منطلق الحفاظ على هويّتهم، على الرغم من أن حقّ العودة مضمون لكلّ من كان موجودًا على الأراضي الفلسطينية في العام ١٩٤٨ وإن كان يحمل جنسية أخرى وفقًا للقانون ١٩٤ الصادر عن الأمم المتّحدة في العام ١٩٤٨.
- احتمال تشجيع المرأة السورية على الزواج المؤقّت من أجنبي، وهو يحدث عادة لأسباب اقتصادية أو رغبة من المرأة في منح أبنائها جنسيات أخرى غير الجنسية السورية.
- الأمن القومي والتعلّل بعاطفية المرأة حيث أنها قد تُقدِم على الزواج من أجنبي يعمل ضدّ المصلحة الوطنية السورية، وبالتالي تُمنح الجنسية لأبناء هذا الأجنبي ما يهدّد الأمن القومي للبلاد.
- عدم الموافقة على منح الجنسية للأكراد الذين سقطت عنهم الجنسية في إحصاء العام ١٩٦٢، والذي نتج عنه تسجيل نحو ١٢٠ ألف كرديًا مقيمًا في شمال شرق سوريا على أنهم أجانب وليسوا سوريين.[٢١] وقد انتهت هذه القضية مع إصدار مرسوم رئاسي في نيسان/أبريل ٢٠١١ يقضي بتجنيس الأكراد الذين كانوا مسجلين كأجانب في السجلات السورية.[٢٢]
- حجّة المانع الديني وتعارض التعديل المقترح مع الشريعة الإسلامية، وهو ما تدحضه تصريحات عدّة لرجال دين منهم مفتي سوريا ومدير الإفتاء العام في وزارة الأوقاف.[٢٣]
- تحجّج بعض المعارضين بمنع القوانين السورية ازدواج الجنسية، في حين ينصّ قانون الجنسية فعليًا في المادة ١٠ منه على أن فقدان الجنسية السورية يحدث فقط في حال طلب صاحب العلاقة التخلي عن الجنسية السورية بعد حصوله على جنسية أجنبية أو صدور مرسوم خاصّ بتجريده منها لأسباب مبيّنة في المادة ٢١ من القانون نفسه، تتعلّق غالبًا بأمن البلاد أو مخالفة بعض القوانين.
- رفض تجنيس الأطفال المولودين لأم سورية وأبّ أجنبي مقاتل في صفوف الفصائل المعارضة للنظام السوري، وهو أمر انتشر بشكل كبير داخل سوريا بعد العام ٢٠١١ بحجّة عدم قبول تجنيس أبناء الإرهابيين.

في كلّ الأحوال، لم تقنع هذه الحجج المنظّمات العاملة على تغيير قانون الجنسية، كون السلطات السورية لم تقدّم، برأيها، أسبابًا واضحة لعدم إجراء التعديل المطلوب.[٢٤]

في الواقع، «لا تزال مسودة القانون المعدّل في أدراج رئيس مجلس الشعب حتّى اليوم من دون أن ترى النور. فقضايا النساء ليست أولوية بالنسبة إلى السلطات السورية. مع ذلك، انكسر حاجز الصمت إزاء هذه القضية وتحوّلت إلى قضية رأي عام لن نسمح بأن يتمّ نسيانها أو تجاهلها، خصوصًا مع عدم تقديم أي حجّة أو سبب مقنع لعدم تعديل القانون، وأيضًا ازدياد حجم الظاهرة وآثارها الواضحة للعيان».[٢٥]

الخلاصة

إن قصور المجتمع المدني في سوريا وعجزه عن الضغط والدفع باتجاه إقرار قانون جديد للجنسية، هو جزء من المناخ السياسي العام السائد في سوريا منذ وصول حزب البعث إلى سدّة الحكم، واتباع سياسة الترغيب والترهيب، واحتواء المجتمع المدني وممارسة القمع.

في الواقع، تمتنع السلطات عن الرضوخ لمطالب المجتمع المدني أو إشراكه في رسم السياسات العامّة أو التأثير فيها، كونها تخشى من أي تغيير وإصلاح حقيقي في المشهد السائد في البلاد، والذي قد يؤدي في النهاية لحدوث تحوّل سياسي أو اجتماعي عميق لا يصبّ في مصلحتها. وهنا، تلوّح السلطات بالقبضة الأمنية المُحكَمة التي تطبق بها على مفاصل الدولة والمجتمع كافة. وفي الوقت نفسه، تسعى السلطات إلى إرضاء المجتمع المدني، بالحدّ الأدنى، عبر تحقيق بعض المطالب البسيطة التي لا يكون لها أثر حقيقي وعميق، متحجّجة بعدم أولوية هذه القضايا، وهي حجّة أصبحت أكثر قوّة بعد اندلاع الحرب واتخاذها ذريعة لعدم إجراء أية تعديلات قانونية جذرية. يطلق كثيرون من العاملين في مجال المجتمع المدني على هذه السياسة المتبعة اسم «سياسة الترقيع»، أي إجراء تغييرات بسيطة لا تؤثّر بشكل كبير، بل تبدو في كثير من الأحيان مجرّد رقع لا يمكنها إصلاح الفجوات المتجذّرة.

في المقابل، تستخدم السلطات في سوريا تبعًا لهذه السياسة قيامها بأي تغيير بسيط، كوسيلة لاستعراض انفتاحها وقبولها الظاهريين لضغوطات المجتمع المدني، وهو ما يساهم فعليًا في إعادة ضبط الخطوط الحمراء التي يمكن للمجتمع المدني اللعب ضمنها، بدلًا من إشراكه في العملية الديموقراطية وجعله جزءًا منها.

على الرغم من صعوبة العمل المدني في سوريا وضيق هوامشه والعقبات القانونية والأمنية التي يواجهها والانقسامات التي يعاني منها، إلّا أن قانون الجنسية شهد عملًا جماعيًا على مستوى جيّد بين العديد من المنظّمات والناشطين/ات والحقوقيين/ات، بحيث حالفت الجهات الفاعلة في هذه القضية، وتوحّدت مطالبها حول التغيير المنشود والآليات المتبعة للوصول إلى الهدف. وكذلك انخرط الضحايا المتضرّرون من القانون ببعض مراحل هذا النضال، وساهموا بالإضاءة على التمييز الذي يعانون منه من خلال جلسات الاستماع التي عُقِدت على مدار سنوات عديدة وأدلى فيها المتضرّرون بشهاداتهم.

في ظل هذا المناخ، لا يبقى للمجتمع المدني السوري سوى الاستمرار في اللعب على هوامش المناورة المُتاحة، وخلق أي طريقة بديلة للمشاركة بهدف تحقيق الحدّ الأدنى المُمكن من المطالب التي يسعى لأجلها، ولا سيّما في قضية قانون الجنسية، أملًا في الوصول إلى الأهداف المنشودة بشكل تراكمي على مرّ السنوات، خصوصًا أن هذه الهوامش تتغيّر مساحتها، وتتقلّص وتتمدّد، وفقًا للسياق والمكان والزمان، ولا بدّ من التعامل معها بأكبر قدر ممكن من المرونة والتكيّف.

---

١٧ يمكن الاطلاع على التقرير كاملًا عبر الرابط http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/cedaw38/responses/cedaw.c.syr.q.1.add.1.pdf

١٨ في شهر شباط ٢٠٠٩ أعلن أعضاء في مجلس الشعب نيتهم تقديم مشروع قانون جديد يتضمن التعديلات المطلوبة على قانون الجنسية السوري بعد إهمال المقترح القديم، لكن دون حدوث أي تطور آخر. يمكن مراجعة الرابط التالي على موقع نساء سوريا https://goo.gl/5shhCe

١٩ بيان حول قرار مجلس الشعب بالإبقاء على التحفظات على سيداو، ٢٠٠٨، https://goo.gl/crRggY

٢٠ نص المرسوم على موقع رئاسة مجلس الوزراء السوري https://goo.gl/6eYDcF

٢١ المجردون من الجنسية في سوريا، متسللون غير شرعيين أم ضحايا السياسات القومية؟، ٢٠١٠، http://www.kurdwatch.org/pdf/kurdwatch_staatenlose_ar.pdf

٢٢ يمكن الاطلاع على نص المرسوم من موقع مجلس الشعب السوري http://www.parliament.gov.sy/arabic/index-php?node=201&nid=4451&ref=tree

٢٣ حرمان المرأة السورية المتزوجة من غير سوري من منح جنسيتها لأولادها وزوجها، سبق ذكره

٢٤ في هذا الصدد، من المفيد الاطلاع على هذه التقارير الإعلامية:
نوال اليازجي، أمهات بالانتظار، في أية دروب يتوه مشروع تعديل قانون الجنسية، ٢٠٠٦، https://goo.gl/7M6yVr
بسام القاضي، الجنسية لأطفال المرأة السورية، التكرار الممل، ٢٠١٠، https://goo.gl/uFNidd
مايا العنداري، حق المرأة في منح جنسيتها لأبنائها، ٢٠١٣، https://goo.gl/PrDJ8o
حق المرأة السورية بمنح الجنسية لأبنائها ومخاوف من العواقب، ٢٠١٠، https://goo.gl/mk8qty
رشا فائق، منح الجنسية لأطفال المرأة السورية حق أم واجب، ٢٠٠٦، https://goo.gl/iWcegc

٢٥ مقابلة مع إحدى أعضاء سكرتاريا رابطة النساء السوريات بتاريخ ٧ تشرين الثاني ٢٠١٨

المراجع

ماسينا، فلورانس. (٢٠١٦). «دور المنظّمات غير الحكوميّة في الحفاظ على إرث سوريا». موقع المونيتور. https://bit.ly/2K0jrbr

العظم، عمرو. (٢٠١٦). «الحفاظ على تراث سورية يصون مستقبلها. جريدة الحياة». ٢٩ ديسمبر. https://bit.ly/2XxtK9V

الأضرار التي لحقت بالتراث سوريا. (٢٠١٥). تقرير المديرية العامة للآثار والمتاحف، سوريا. http://www.dgam.gov.sy/

هاردي، سمويل. (٢٠١٧). «نهب الآثار: حتّى يتوقّف النزيف». مجلة رسالة اليونسكو. اليونسكو. https://bit.ly/2ZakXLE

«آثار بقيمة ٢ مليار دولار تم تهريبها من سورية.. وإرث البلاد الحضاري مهدد بالفناء». (٢٠١٣). بي بي سي. https://bit.ly/2IrNWng

فيشر، مارتينا (٢٠٠٩). المجتمع المدني ومعالجة النزاعات: التجاذبات والإمكانيات والتحديات. مركز بحوث برغهوف للإدارة البناءة للنزاعات. http://www.berghof-handbook.net

Al Quntar. Salam (٢٠١٣). "Syrian Cultural Property in the Crossfire: Reality and Effectiveness of Protection Efforts". Journal of Eastern Mediterranean Archaeology & Heritage Studies, ١(٤), ٣٤٨-٣٥١.

Al Quntar et Al. (٢٠١٥). "Responding to a Cultura Heritage Crisis: The Example of the Safeguarding the Heritage of Syria and Iraq Project". NEAR EASTERN ARCHAEOLOGY ٧٨:٣. ١٥٢-١٦٢

Auwera, Vander S. (٢٠١٢). 'Contemporary conflict, nationalism and the destruction of cultural property during armed conflict'. Journal of Conflict Archaeology, goedgekeurd.

Bahrani, Z. (٢٠٠٨). "The Battle for Babylon. In The Destruction of Cultural Heritage ,Heritage in Iraq", ed. P. G. Stone and J. Farchakh Bajjaly ١٦٥–٧٢. Woodbridge: Boydell ١ Matters Series.

Bevan, R. (٢٠٠٦). The Destruction of Memory: Architecture at War. London: Reaktion.

Bernbeck, R., and S. Pollock. (٢٠٠٤). The Political Economy of Archaeological Practice and the Production of Heritage in the Middle East. In A Companion to Social Archaeology, ed. L. Meskell and R. W. Preucel ٣٣٥–٥٢. Oxford: Blackwell.

Cummings, M. C. (٢٠٠٣). "Cultural Diplomacy and the United States Government". Washington, DC: Center for Arts and Culture.

Cheikhmous, Ali. (٢٠١٣). "Syrian Heritage under Threat". Journal of Eastern Mediterranean Archaeology & Heritage Studies". Vol ١ , No ٤. pp ٣٥١-٣٦٦. Penn State University Press. https://bit.ly/2QQ2Uat

Hollings Center for International Dialogue. (٢٠١٥) . "Protecting Cultural Heritage in Conflict: A Dialogue on Emergency Efforts". Penn Cultural Heritage Center at the University of Pennsylvania and the Smithsonian Institution.

Giblin, J. (٢٠١٣). "Post-Conflict Heritage: Symbolic Healing and Cultural Renewal. International Journal of Heritage Studies". ٢٠ (٥), ٥٠٠–٥١٨.

Keane, J. (٢٠٠٣). Global Civil Society? (Contemporary Political Theory). Cambridge: Cambridge University Press.

Kila, Joris D. (٢٠١٣). "Inactive, Reactive, or Pro-Active?: Cultural Property Crimes in the Context of Contemporary Armed Conflicts". Journal of Eastern Mediterranean Archaeology & Heritage Studies, ١(٤), ٣١٩-٣٤٢.

Lostal, Marina & Cunliffe, Emma. (٢٠١٦). "Cultural heritage that heals: factoring in cultural heritage discourses in the Syrian peacebuilding process". The Historic Environment: Policy & Practice, ٢٤٨-٢٥٩. https://bit.ly/2wG5Ehq.

Meskell, L. (٢٠٠٢). "The Intersections of Identity and Politics in Archaeology"." Annual Review of Anthropology ٢٧٩:٣١–٣٠١.

Perini, Silvia & Cunliffe, Emma. (٢٠١٤). "Towards a protection of the Syrian cultural heritage: A summary of the international responses". Heritage for Peace. Spain.

UNESCO. (٢٠١٧). "UNESCO's Role and Action to Protect and Safeguard Cultural, Heritage and to Promote Cultural Pluralism in Crisis Situations, Case Study: Lessons Learned from Mali". Evaluation Office.

Weiss, Thomas G. & Connelly, Nina. (٢٠١٩). "Protecting cultural heritage in war zones". Third World Quarterly, ٤٠:١, ١-١٧.

UNESCO. (٢٠١٧). "UNESCO's Role and Action to Protect and Safeguard Cultural, Heritage and to Promote Cultural Pluralism in Crisis Situations, Case Study: Lessons Learned from Mali". Evaluation Office.

Weiss, Thomas G. & Connelly, Nina. (٢٠١٩). "Protecting cultural heritage in war zones". Third World Quarterly, ٤٠:١, ١-١٧.

مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨ الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطوّل «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجندرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصّصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتمّ كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثّل الدور المُتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرةً حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاين هذا البرنامج طيفًا واسعًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضيّة محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاين مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهمتها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصياتٍ سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للإعلام والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظّمات الدوليّة والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامّة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة
الجامعة الأميركيّة في بيروت
صندوق البريد 11-0236
رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركيّة في بيروت
+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627
ifi.comms@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb
aub.ifi
@ifi_aub
@ifi_aub